العدد سبعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

"دور الإعلام في دعم البلديات ومساهمتها في تنمية المجتمع المحلي"

إعداد الباحثة:

نانسي سلامه احمد العفيشات

مجلس خدمات مادبا

رئيس قسم علاقات عامه واعلام

العدد سبعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الملخص:

من هنا نخلص الى ان اهمية الاعلام ودوره الاساسي في توطيد الشراكات ما بين وزارة الادارة المحلية والبيئات الحاضنة لها ك جهة اشرافيه ورقابية تكمن في ابراز الجهد وتسليط الضوء على الانجازات في وسائل الاعلام المختلفه وكذلك معالجة الخلل والسلبيات التى تؤثر على مسيرة التنمية الشاملة نظرا لطبيعة عمل الوزارة الخدماتي والتطويري والتنظيمي والذي ينعكس بشكل واضح على التنمية وعلى تاهيل وتطوير المدن والمناطق ونظرا لان الاعلام المنصه القريبة من جميع الشرائح نتيجة للتطور المعرفي والتكنولوجي والذي بات يجسد الواقع الحقيقي في طرقه ثلاث (المرئي والمسموع والمقروء) سيصبح الجسر الامن لنقل المعلومة الامنة وتعزيز العمل التشاركي ونقل الجهد للمتلقي وابراز وزارة الادارة المحليه ك بطاقة تعريفية حكومية مميزه.

مقدمة:

تعتبر متابعة الأخبار اليومية، ومشاهدة بعض البرامج الترفيهية، والمسابقات، بالإضافة إلى الإعلانات، وغيرها مضامين إعلاميّة تبث للمجتمع؛ بهدف الترفيه، والتعليم، والاطِّلاع، والتثقيف، حيث نشاهدها يوميّاً حين عرضها باستخدام الوسائل الإعلاميّة المتنوعة.

إنّ صناعة الإعلام تقتضي تبنّي عدد من المضامين، والرسائل المتنوِعة، والمضيّ قدماً في إنتاج، وترويج، ونمذجة هذه المضامين ضمن قوالب محدَّدة، بحيث تشمل شرائح المجتمع بكافّة اهتماماتهم؛ حيث إنّ بعض المضامين تتطلب أن تكون على شكل برنامج تلفزيوني، وأخرى تكون على هيئة حملة ترويجية في المجلّات، والصحف، وهنا يأتي دور وسائل الإعلام، والمتمثل بطبيعة كل وسيلة، ومتطلَّباتها، وما يتناسب معها، وفئة الجمهور المقصود، والمعني بمشاهدة هذا المحتوى الإعلاميّ، ومن الجدير بالذكر أنّ نجاح الرسالة الإعلاميّة يقاس بمدى تأثُّر الجمهور بها، فكريّاً، وعمليّاً؛ لأنّ الرسائل الإعلاميّة تحمل في جوفها مضامين متعدِّدة تم بناؤها بأسلوب متقَن؛ لإيصال تلك الرسالة، وتمرير مضمونها بشكل غير مباشر في أغلب الأحيان. وتسعى وسائل الإعلام على اختلافها إلى زيادة أعداد جماهيرها، وتوسيع انتشارها؛ ولذلك تستمرُ التقدُّم التقنيّ؛ لتلبية احتياجات الجمهور، وتستغل مختلف الوسائل؛ لعرض محتواها الإعلامي بعدّة أنماط متنوعة، حيث إنّ هناك وسائل إعلام مطبوعة، ومرئيّة، ومسموعة، بالإضافة إلى وسائل الإعلام الجديد.

تتزايد قيمة الوسائل الإعلاميّة؛ لأنّها تُعَدُّ مصدراً لتلقِّي المعلومة، والخبر؛ فالمُهتَمُّ بالشؤون السياسيّة يعتمد على متابعة الإعلام، وذلك أمرٌ مشابه للمُهتَمُّ بالرياضة، والاقتصاد، والصحّة، والموضة، والثقافة، والفنّ، والتقنية، وريادة الأعمال، والكثير من المجالات التي تستقي معلوماتها، وآخر أخبارها من الإعلام، وخاصّة الإعلام الجديد،
علماً بأنّ دورها المُهمّ لا يتوقَّف عند نَقل الأخبار فقط، بل يتعدّاه لتصبح أيضاً أداة ناقلة لصوت الشعوب، ومُسائِلة لصُنّاع السياسات في دوائر صُنع القرار عن أولويّاتهم، إلّا أنّ ذلك يتطلَّب شفافيّة عالية من وسائل الإعلام، وتَبَنّ لقضايا المجتمع، والإنسان، وهذا يُحمِّلها مسؤوليّة مُضاعَفة على صعيد مصداقيّتها؛ فالإعلام يمكن أن يكون منبراً للرسائل العادلة التي تعود بالنفع على المجتمع، وقد يُحرِّض بشكل غير مباشر على الكراهيّة، والعُنصريّة، أو قد يكون أداة؛ لنَشْر الأكاذيب، والتضليل الإعلاميّ، وقد ساهمت شبكات التواصل الاجتماعيّ في تمكين حُرّية التعبير، وأتاحت لمُستخدِميها إيصال آرائهم، وتوضيح ردود أفعالهم إزاء خبر ما.

لذا قد ارتبط الاعلام بمفاهيمه ووظائفه واقسامه بكل جوانب الحياة التي يمكن ان يتناولها بشتى الطرق وباساليب متنوعة باختلاف الاهداف ايضا وقد توصل العالم الحالي الان الى مرحلة بالغة في الصعوبة في محاولة فصل الاعلام وجوانبه ومحتواه عن المجتمعات . فقد بات جزءا لا يتجزأ من اي حدث أو حياة لاي شخص فينا.

العدد سبعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

أهمّية الإعلام في تنمية المجتمع

أشادت مُنظَّمة الأُمَم المُتَّحِدة اليونسكو بدور الإعلام الحُرّ الذي يُؤمن بتعدُّد وجهات النظر، وحُرّية التعبير بوصفها إحدى أهمّ أدوات تعزيز الشفافيّة في المجتمع، وإحدى ركائز التنمية السياسيّة، والثقافيّة، وهذا بلا شَكّ يضاعف أهمّية الدور الذي تؤدّيه وسائل الإعلام، ويُعلي من شأنها على الصعيد السياسيّ، والمجتمعيّ، علماً بأنّه لا بُدّ أن تساندها في تحقيق ذلك السياسات الرامية إلى تحقيق حُرّية التعبير لفئات المجتمع، وضبط سُبُل االتعبير عن الرأي بقوانين تُحافظ على سلامة المجتمع دون المساس بحُرّياته التي يضمنها له القانون، ومن الجدير بالذكر أنّ تلك العمليّة الإنمائيّة بمختلف محاورها تُساهم في توعية المجتمع، ونَبْذ العنف، والتطرُّف؛ إذ إنّ المجتمع الواعي يمتلك مناعة ذاتيّة ضِدّ التطرُّف، وذلك يُبشِّر بحياة أفضل لكافّة فئات المجتمع، بالإضافة إلى الحياة السياسيّة المُستقِرّة؛ لتسودَ الثقة، وتكون مُتبادَلة بين الشعب، والحكومة، والإعلام.

ومن الأدوار التي يلعبها الإعلام في تنمية المجتمع ما يلي:

* المساهمة في صنع القرار: تُساهم وسائل الإعلام في عمليّة صنع القرار كونها توفِّر كمّ ونوع المعلومات القابلة للتداول بين أطراف صنع القرار على اختلافهم، لتخلق حالةً من التشابه في إدراك الموقف بالنسبة لصانعي القرار كونهم يمتلكون ذات الكم والنوع من المعلومات، مما يُقارب بين وجهات النّظر، ويُساهم في إنتاج القرار السياسي وتوضيحه وفهمه.

* المساهمة في تقبُّل أو رفض القرارات: يُهيئ الإعلامُ الساحة والرأي العام لتقبّل القرارات من السلطات العليا، وقد يُحرّض على رفضها كونه يستطيعُ الوصول للمتلقي وبثّ معلوماتٍ معيّنة إليه.

* تعزيز الحوار بين الثقافات: تمتلكُ وسائل الإعلام الأدوات القادرة على تسهيل وتبسيط الحوار بين الثقافات المُختلفة، إذ تستطيع أن تتصدّى للمواقف السائدة وتبديد الأفكار السيئة في ما يتعلق بـ "الآخر"، كما يُمكنها أن تتخطّى حاجز التّصورات النّمطية، وتُزيل الجهل الذي يدعمُ الخوف وسوء الظنّ بالآخرين ويُحذّر من التعامل معهم، لتنتقل بالإنسان إلى مدىً واسعٍ من تقبّل الأطراف الأخرى ليُصبح التّنوع والاختلاف حالةً طبيعية وفرصةً لطيفة للتفاهم والتعرّف على الآخرين.

* تنمية الوعي لدى الشعوب: تؤدّي وسائل الإعلام دوراً هاماً في تنمية وعي الشعوب وتحفيز الشّباب على تنمية المجتمع والتّعاون لأجل نهضة البلاد ومواجهة كل العوائق، حيثُ إنّها بقدرتها الكبيرة وإمكانياتها غير المحدودة، مسؤولةٌ عن تعريف الناس بالكثير من القضايا والمخاطر كالجريمة مثلاً.

دور الاعلام في دعم البلديات

كما ذكرنا سابقا ان الاعلام يساعد في تسليط الضوء على الانجازات وعلى الثغرات وعلى جميع النواحي الحياتية التي تؤثر في كل المجالات على اختلافها وما سنسلط الضوء عليه في هذا السياق هو دور الاعلام في دعم البلديات ومساهمته في تعزيز وسائل تنمية المجتمع المحلي وكيف يقوم الاعلام بابراز الانجازات وتعظيمها والاشادة بمجهودها وزيادة تقديرها ومنعها من الانجراف نحو سيل التهميش والتصغير.

ساعد الاعلام مؤخرا في تسليط الضوء على دور الموؤسسات الحكومية في دعم البلديات ومساندتها للبلديات والمساهمة في تطويرها بكافة الاشكال المتاحة والطرق الميسرة والتي شملت الاهتمام الكبير لوزارة الادارة المحلية لدعم وتشجيع البلديات للمضي في التقدم في

جميع المشاريع المتاحة.

فقد ذكر في نص رؤيتهم ان الوزارة تساهم في الوصول الى حكم محلي يعزز استقلالية البلديات ويمكنها من القيام بمهامها وواجباتها ضمن مفاهيم النزاهة والحاكمية الرشيدة واكد نص الرسالة شاملا دعم وتوجيه ومساعدة البلديات للوصول إلى مؤسسات حكم محلي قادرة على القيام بمهاها وواجباتها بذاتها من خلال تقديم الدعم الفني وتوفير البرامج والمشاريع التنموية المعززة للحكم المحلي وذكرت قيمها الجوهرية التي تستنير بها :

القيم الجوهرية

- العدالة والمساواة
- الولاء والانتماء
- العمل بروح الفريق
- الشفافية والمساءلة
- الابداع والابتكار

ويذكر ان وزارة الادارة المحلية المتثملة بدعم البلديات قد تاسست عام (1965) بإسم وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية و في عام (1976) أصبحت وزارة الشؤون البلدية والقروية ليتغير اسمها عام 1980 ليصبح وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة وفي عام (2002) أصبحت وزارة الشؤون البلدية بعد ان تم استحداث وزارة البيئة واصبحت وزارة الادارة المحلية في عام 2019.

و يتبع للوزارة (14) دائرة مركزية و (27) مديرية للشؤون البلدية في المحافظات والألوية ويترأس معالي وزير الشؤون البلدية مجلس إدارة بنك تنمية المدن والقرى ومجلس التنظيم الأعلى.

كما تشرف الوزارة على كافة أعمال البلديات في المملكة والبالغ عددها (100) بلدية، و (21) مجلس خدمات مشتركة و يبلغ عدد موظفي الوزارة حوالي (760) موظفا منهم (352) في المركز و (458) في المحافظات والألوية.

وتقسم وزارة الادارة المحلية اهدافها الى قسمين:

- الاهداف الوطنية
- الاهداف الاستراتيجية

الاهداف الوطنية:

1. تعزيز دور المجالس البلدية في تنمية المجتمعات المحلية
2. تحسين كفاءة الاداء المالي للبلديات وتمكينها من الاستثمار في المشاريع المولّدة لفرص العمل والمدرة للدخل
3. تعزيز التعاون بين المجالس البلدية ومؤسسات القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع التنموية ورفع مستوى الخدمات للمواطنين
4. تشجيع مشاركة المرأة في المجالس المحلية
5. تعزيز دور بنك تنمية المدن والقرى في اعادة الهيكلة المالية للبلديات
6. بناء القدرات المؤسسية والفنية للوزارة والبلديات وبنك التنمية

7. لمحافظة على البيئة وتجميل المدن
8. تعزيز دور البلديات في التنمية الثقافية
9. تحديث آليات المساءلة
10. رفع مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمجتمع المحلي
11. تطوير ورفع كفاءة وفاعلية أداء القطاع العام
12. تعزيز مفهوم الإدارة الرشيدة
13. مكافحة الفقر والبطالة.

الاهداف الاستراتيجية:

1. رفع الكفاءة المالية للبلديات
2. تعزيز وبناء القدرات المؤسسية لقطاع الشؤون البلدية
3. تطوير وتحديث التشريعات المتعلقة بالعمل البلدي
4. تعزيز العمل بالتخطيط الوطني الشامل لاستعمالات الأراضي
5. تحفيز القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني للتشارك مع البلديات بتنفيذ وإدارة المشاريع الخدمية والتنموية
6. تفعيل الدور التنموي للبلديات.

كما تشمل الوزارة تشريعات وسياسات تنص على:

- ابراز دور البلديات كوحدات تقدم خدمات عامة ومنحها السلطات الكافية وتكليفها بالمهام اللازمة لذلك
- توفير الاحتياجات من المعدات والأجهزة الضرورية
- الاستمرار في دعم البلديات لإقامة مشاريع انتاجية وخدمية تساهم في تعزيز الموارد المالية للبلديات
- توفير البيئة المناسبة لتعزيز دور المجالس البلدية في نشر الثقافة
- ترسيخ مبدأ الحاكمية الرشيدة القائمة على اسس المساءلة والشفافية في ادارة البلديات
- تفعيل دور بنك تنمية المدن والقرى كوسيط مالي متخصص لقطاع البلديات ، وتمكينه من منح القروض طويلة الاجل وفقا لمبادئ العمل المصرفي.
- تمكين البلديات من الوصول الى مصادر تمويل طويلة الاجل
- تشجيع البلديات المتجاورة على العمل المشترك في تقديم الخدمات
- تشجيع القطاع الخاص على تنفيذ وإدارة بعض انشطة البلديات
- تحفيز البلديات على تحسين قدراتها في تحصيل ايراداتها
- اعادة النظر بآلية تنسيق المهام والمسؤوليات بين المستويات المختلفة العاملة على المستوى المحلي بما يضمن اعطاء دور للبلدية في احداث التنمية المحلية المستدامة.
- تحسين وتطوير قاعدة المعلومات على مستوى البلدية.
- . – تدريب وتأهيل موظفي الوزارة وبنك تنمية المدن والقرى والبلديات حسب احتياجات كل منها
- دعم البلديات لإنشاء مسالخ للمواشي في كافة محافظات وألوية المملكة.

– تطوير مكبات النفايات الصلبة التابعه لمجالس الخدمات المشتركة وتحسين ادارته.

– مراجعة معادلة التحويلات الحكومية للبلديات لضمان عدالة توزيع الدعم الحكومي للبلديات بالشكل الذي يساهم في تمكينها من تقديم خدماتها بسوية اعلى.

اهمية دور الاعلام:

أصبحت لوسائل الإعلام والاتصال في العصر الحديث، أدوارا رئيسية في العملية التواصلية الإخبارية والتعليمية التوعوية، فاتحةً أبواب المعرفة مُشرعة، حيث باتت الوسيلة الأولى التي تجاوزت الحدود بفعل التطور التكنولوجي الحديث، وبفعل انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وصرنا أمام قرية واحدة لا حدود لها سوى حدود الأمية الأبجدية والمعلوماتية.. إن إنتاج المعلومات ونشرها واستخدامها في ظل العولمة الإعلامية وعولمة المعلومة، أضحت من بين أهم تجليات التقدم التكنولوجي الذي أنتج مجتمعات المعرفة، وقدَّم مساهمات معرفية في شتى المجالات، سواء تعلق الأمر بالعلوم الإنسانية أم الاجتماعية، بحيث صار الاهتمام بالتنمية مطلبا مُلحّا وتسليط الضوء إعلاميا على القضايا التنموية أكثر إلحاحا.

إن العالم اليوم بانفتاحه وبارتباط وسائل اتصاله بعضها البعض، لم يعد في منأى عن ضرورة السعي وراء تحقيق التنمية للشعوب في كافة المجالات وبالتالي، فإن الاهتمام بالتنمية ، بتسخير جميع أدوات الاتصال الجماهيرية المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، لَمِن شأنها أن تساهم على الأقل في التوعية وفي خلق دينامية الجديدة أكثر إيجابية للنهوض بمستوى عيش الفرد والجماعة.

أمامنا اليوم أشواط كبيرة كإعلاميين، تحديات وجب علينا جميعا العمل على تخطيها من أجل مجتمع واع بمسؤولياته، مجتمع يتمتع بحرية التعبير، يتداولُ المعلومات والأفكار والمعارف بكل حرية.. مُجتمع له حقوق وعليه واجبات، مُندمج في العمل من أجل تنمية مستدامة ، خصوصا أن العالم النامي الآن يعرف صعوبات جمّة، تحديات ذات بُعد تنموي بالدرجة الأولى، وللإعلام دورُه الرئيس في توعية الإنسان بضرورة التعاون مع أخيه الإنسان أولا، ثم العمل على إبراز كل القضايا التنموية التي بإمكانها الارتقاء بواقع المجتمع، وذلك لِما لوسائل الإعلام من قدرة على استنهاض الطاقات البشرية من أجل توجيه مجتمعاتهم نحو الأفضل، نحو واقع افضل و يساهم في تسليط الضوء على الشراكات التنموية التي تستنهض كل الانجازات في كل البقاع.

وتحديدا للمفاهيم، لا يمكن لأحد أن يجادل اليوم في أن الإعلام بات يشكل دورا محوريا في قضايا التنمية، بل أضحى ضرورة أساسية في التقدم المنشود من خلال إقرار البرامج ذات الصلة بالتنمية المستدامة. لذلك، بذا الارتباط الوثيق للإعلام بالقضايا التنموية، وأصبح اهتمام الدول ملحوظا بالإعلام التنموي حيث حضي بعناية أكثر من لدن الجهات المسؤولة لما يكتسيه من ضرورة في المساهمة بالنهوض التنموي للمجتمعات.. الجميع الآن يعترف بأن وسائل الإعلام، بمختلف حواملها ، تساهم بشكل كبير في إنجاح العملية التنموية، وجميع الخطط السياسية والاجتماعية والاقتصادية أصبحت تستحضر الجانب التنموي في جُل المشاريع المُبرمجة محليا ودوليا، سواء كان ذلك عن طريق مؤسسات محلية وطنية أو دولية أُممية لم يعُد الإعلام تلك الوسيلة التي تتابع الأخبار وتُنجز التقارير الإخبارية فحسب، ومع ظهور الإعلام الجديد، المتمثل أساسا في الإعلام الرقمي، صار دور الإعلام أقوى.

أصبح الإعلام الرقمي اليوم يُشكل قوة ضغط ويصنع رأيا عاما ويحرك الحكومات والمجالس والهيئات، أصبح أداة في يد المواطن، أداة تساهم في التوعية والتعبئة وفي تشكيل وعي جماهيري وجب استثماره للنهوض بواقع الفرد التنموي. ولعلّ الاهتمام بالإعلام التنموي

بتخصيص يوم عالمي له (منذ عام 1972 حيث قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتخصيص يوم 24 أكتوبر/تشرين الأول) يوما عالميا للإعلام الإنمائي، جعل الأخير منصّة لتسليط الضوء على كل البرامج والخُطط والاستراتيجيات الإنمائية، سواء تعلق الأمر بالدول الراقية أو السائرة في طريق النمو.

وُلد مفهوم جديد للتنمية المستدامة من التقرير الذي أعد في عام 1990 من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ، وقد اتخذ شكلا تنمويا فرديا وجماعيا على مدى العشرية الأخيرة حيث عرفت السنوات المتتالية نتيجة لتحقيق التنمية المستدامة، "تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها."

وقد رافق المفهوم الجديد للتنمية، تطورٌ ملحوظ أيضا لوسائل الإعلام والاتصال، جعل من العملية التواصلية أمرا ملموسا نظرا للتطور التكنولوجي الذي ساعد على إيصال المعلومة، الأمر الذي جعل من الإعلام ضرورة مجتمعية تساهم هي الأخرى في العملية التنموية فلا شك أن الإعلام بصفة عامة، والإعلام الرقمي على وجه الخصوص، صار يشكل دعامة رئيسية في إقرار الاستراتيجيات التنموية، بل ودعامة إستراتيجية لمواكبة جل المشاريع ذات البعد الإنمائي. وعليه، فإن الارتباط وثيق بين الإعلام والتنمية، بحيث أصبح لوسائل الإعلام الدور الرئيس في التعريف بالتنمية والمساهمة في تحقيقها.

الأكيد أن وسائل الإعلام الحديثة أو ما يسمى بالإعلام الجديد، تؤدي أدوارا مُعتبرة في التأثير على الرأي العام، والتأثير هنا يكون إما بالسلب أو بالإيجاب. وفي علاقتها بالتنمية المستدامة، تُناط بوسائل الإعلام مهمّة تسليط الضوء على كل البرامج التي من شأنها تنوير المجتمع من أجل تحقيق تنمية مستدامة تكفل للفرد العيش الكريم ما دامت تنمية الفرد من تنمية المجتمع، وتنمية المجتمع من تنمية الوطن إذا توفرت الإرادة وكان الهمّ المشترك هو الوصول إلى مستقبل مُستدام حيث الإنسان هو محور جميع المبادرات التنموية. الجميع الآن صار يُجمع على أن الإنسان هو أيضا محور كل التعاريف المقدمة بخصوص التنمية المستدامة، وعلى أن الإنسان هو محور كل وسيلة إعلامية.

ومن صور ربط الاعلام بتنمية المجتمعات والمساهمة في ازدهارها تسليط الضوء على قضايا البلديات و الاهتمام بكافة المشاريع التنموية من خلالها والمساهمة في تعظيم انجازاتهم وتسليط الضوء على قضاياهم المهمة.

ومن ابرز المشاريع التي سلط الاعلام الضوء عليها وساهم في تلخيص اهدافه وتسهيل صياغة تفاصيله للمجتمع المحلي وذلك للمساهمة في الابقاء على العملية التشاركية والترابط بين المجتمعR LDP و المحلية هو مشروع التنمية الاقليمية والجهات الحكومية بقراراتها ومشاريعها ومجهودها في تكثيف الانجازات.

ويذكر انه قد بدأ التحضير لمشروع التنمية الإقليمية والمحلية في عام 2004 حيث كانت هناك عدة زيارات لبعثة البنك الدولي المكلفة بهذا المشروع للأردن للاجتماع بالجهات المعنية في هذا المشروع ومنها وزارة الادارة المحلية ووزارة التخطيط وبنك التنمية وعدد من البلديات وغيرها من الجهات ذات العلاقة بتنفيذ المشروع.

وتم الاتفاق على تكليف شركات استشارية عالمية بإعداد الدراسات التحضيرية للمشروع وتم فعلياً انجاز تلك الدراسات بكلفة حوالي مليون.

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
العدد سبعة وأربعون
تاريخ الإصدار: 2 – أيلول – 2022م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

تبلغ تكاليف مشروع التنمية الإقليمية والمحلية حوالي (50,5) مليون دولار قرض من البنك الدولي و قرض ومنحة من الوكالة الفرنسية للإنماء ومساهمة الخزينة في المشروع 2007–2011.

المجموع	أجنبي	محلي	المصدر
3.5	0.0	3.5	البلديات
1.5	–	1.5	الحكومة الأردنية
20.0	20.0	0.0	البنك الدولي للإنشاء والتعمير
19.1	19.1	0.0	الوكالة الفرنسية للتنمية
6.4	6.4	0.0	منحة الوكالة الفرنسية للتنمية
50.5	45.5	5.0	المجموع

الهدف التنموي من المشروع:

مساعدة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية في تطوير تنمية محلية متوازنة إقليميا من خلال البلديات بشكل رئيسي وبعض المؤسسات المساندة ومن خلال:

- تطوير البلديات لتصبح وحدات إدارية محلية قادرة على تقديم الخدمات بكفاءة وفاعلية وفق مبادئ المساءلة والشفافية والتشاركية.
- تعزيز القدرة المؤسسية لوزارة الادارة المحلية في التنظيم والإشراف على البلديات وتطوير نظام الدعم الحكومي وضمان ملائمة وعدالة توزيع الدعم المالي بين البلديات.
- إعادة هيكلة بنك تنمية المدن والقرى وزيادة فعاليته وكفاءته وتوفير الشروط اللازمة لنجاحه وتطوره وذلك من خلال تنويع منتجاته المالية والخدمات التي يقدمها للبلديات.
- تعزيز وبناء القدرات المؤسسية للبلديات.
- تطوير أساليب أدوات التخطيط الحضري والإقليمي وتوفير الأدوات الملائمة للعمل المشترك بين البلديات في تنفيذ المشاريع الكبرى.

سيكون مشروع التنمية الاقليمية والمحلية المقترح أول عملية للبنك للمعالجة المنتظمة للتنمية البلدية والنظام المالي الحكومي في الأردن ،ففي حين أنه يبدأ خطوات نحو هدف البلاد طويل الأمد لتحقيق نمو متوازن اقليمياً وتحسين ظروف المعيشة لأكثر من نصف سكان الأردن الذين يعيشون خارج العاصمة عمان. فإن الحكومة ترى في مشروع التنمية الاقليمية والمحلية كخطوة أولى في عملية التحليل والاستشارات وعمليات التغيير طويلة الأمد بمجال استكشاف عدد من خيارات الإصلاح في سياق تنفيذ المشروع. وعلى المدى القصير والمتوسط، فإن استقرار وتعزيز القطاع البلدي سيكون نقطة التركيز الهامة، التي ينظر إليها كمطالب مسبقة ضرورية لتحقيق أهداف تنموية طويلة الأمد. حيث أن البلديات هي الوحيدة الأساسية للتنمية المحلية، ابتداءً من تقوية قدرتها على تقديم الخدمات والبنية التحتية بطريقة مستدامة، وبكفاءة ومسؤولية ومساواة تعتبر شيئاً أساسياً. وتعتبر الحكومة البنك أحد الشركاء المانحين الرئيسيين في دعم هذه العملية.

مركزاً على تقوية (CAS(FY06–10 تصميم المشروع متوافق ويدعم الأهداف الاستراتيجية المتفق عليها في ادارة القطاع العام على المستوى المحلي وتوفير مساواة وشفافية اكبر في تحويلات الموارد المالية مع تركيز أكبر على تخصيص الموارد للمجتمعات المحلية الأقل حظاً من حيث الخدمات والتمويل.

الأهداف التنموية للمشروع مساعدة الحكومة الأردنية في تطوير تنمية محلية متوازنة إقليمياً، من خلال البلديات بشكل أساسي ومؤسسات مساندة ثانوية من خلال:

1. تحسين العدالة والمساواة في تمويل الموارد المركزية المحلية.
2. إعادة هيكلة بنك تنمية المدن والقرى لتحسين كفاءته وتنويع منتجاته وخدماته.
3. تقوية الإدارة المالية للبلديات والقدرة على توليد الدخل وتقديم الخدمات.
4. تحسين التخطيط الاقليمي والتنسيق بين البلديات للاستفادة من الاقتصاديات الكبيرة وفرص التنمية الإستراتيجية.

هذا المشروع كان من احدى المشاريع التي ساهد الاعلام تنفيذها ونشرها على الصعيد المحلي ليبقى التواصل والترابط بين السلطات وابناء المجتمع المحلي فالاعلام يشكل حلقة الوصل بين السلطات وابناء المجتمعات ويساعد على تقريب وجهاتهم ووابقائهم على مسافة ثابتة من التواصل لتعزيز العملية التشاركية في ما بينهم ومساندة كافة الانجازات والمشاريع بشكل او باخر. وهنا يلعب الاعلام دورا كبيرا في تنمية المجتمعات وترابط الفئات ويسهم بصورته الايجابية تجميل الانجازات وتعظيمها وايصال الرسالة التي تزرع الطمأنينة في نفوس ابناء المجتمع من حيث اهتمام السلطات والدوائر في كافة امور المواطنين والتي تبعث في نفوسهم الراحة وتعزز في دواخلهم روابط التشاركية والتكافل والاتفاق المجمل.

الخاتمة:

الإعلام هو انعكاس لمجتمعنا وهو يصور ماذا وكيف يعمل المجتمع. تعد الوسائط ، سواء أكانت مطبوعة أم إلكترونية ، أم على شبكة الإنترنت هي الوسيلة الوحيدة التي تساعد في توعية الناس. كما أنه يساعد في ترفيه الجمهور وتثقيف الناس وتوعيتهم بالأحداث الجارية. أصبحت وسائل الإعلام اليوم صوت مجتمعنا. هناك أشكال مختلفة من وسائل الإعلام التي تساعد على إعلام وتثقيف وترفيه مجتمعنا. يمكن أن تكون الوسائط مطبوعة من خلال الصحف والكتب والمجلات وما إلى ذلك. تتضمن الوسائط نموذجًا إلكترونيًا لنشر المعلومات التي تعد واحدة من أكثر وسائل الاتصال الجماهيري استخدامًا. بمساعدة الراديو والتلفزيون ، لا يتم تحديث المستمعين والمشاهدين فحسب ، بل يخلقون أيضًا فهمًا للأحداث الحالية. يساعد الراديو كونه وسيطًا صوتيًا في نشر المعلومات إلى كل ركن وزاوية في بلدنا. لعب الراديو أيضًا دورًا حيويًا في إنشاء منصة للخيال. لا يقتصر مدى وصول هذه الوسيلة الصوتية على المناطق الحضرية فحسب ، بل غطت نطاقًا واسعًا حتى المناطق النائية في بلدنا.

المصادر والمراجع:

نهلة النمر، (٢٠١٩)، دور الاعلام في تنمية المجتمع محاضرة بثقافة السويس، مجلة الوفد.

أ.د حمود محسن قاسم المليكي، (٢٠٢١)، دور الإعلام في التنمية الاجتماعية، مجلة أريد.

د.عادل عامر، (٢٠١٧)، الاعلام التوعوي في تنمية المجتمع والاسرة، الصدى دوت نت.

Ato Aber Yasin. (2010). Media communication expert population Media Center, 21 Oct 2010. Accessed 12 Mar 2018.

Keval J. Kumar; 2001; Mass Communication in India; Mumbai; Jaico Publishing House.

K.R. Balan; 2003; Applied Public Relations and Communication; New Delhi; Sultan Chand & Sons.

Dr. Partha Chattopadhyay; 2006; Ganajnapan- Tattawe O Prayoge; Kolkata; Dey‘s Publishing.

Fisher, H. 1990. Community radio as a tool for development. In M. Traber and P. Lee (eds.). Media development: Journal of World Association for Christian Communication. Vol. xxxvii. London: WACC. Pp 19-24.

Johnson, S. 1991. A historical overview of the Black Press. In K. Tomaselli and P.E. Louw (Eds.). The alternative press in South Africa. Bellville, South Africa: Anthropos. Pp15-32.

Louw, P.E. and Tomaselli, K.G. 1991. Developments in the conventional and alternative presses, 1980-1989. In K. Tomaselli and P.E. Louw (eds.). The alternative press in South Africa. Bellville, South Africa: Anthropos. Pp 5-14.